



بالتعاون مع منتدى اعتراف

اليوم العالمي لحقوق الانسان 2010

تقرير حول الحق بالمسكن

هدم البيوت العربية في النقب

كتب التقرير : حايا نوح

اعداد: عطيه الاعسم, غادي الغازي, افنير بن عاموس



العراقيب -الهدم الثالث 10 اب 2010 تصوير: (منتدى التعايش السلمي في النقب للمساواة المدنية)

الفهرس

3	مقدمه
3	سرد تاريخي
6	الحق بالمسكن في المواثيق الدوليه
8	الحق بالمسكن في دوله اسرائيل
12	متى يحق الهدم؟
14	سياسه الحكومه- وهدم البيوت في النقب
18	تلخيص

تقرير هدم البيوت العربية في النقب 2002-2010

مقدمة

الاعلان العالمي لمنظمة الامم المتحدة هو وثيقه اساسيه بتاريخ حقوق الانسان. والتي اقرت بتاريخ 10 كانون الاول لعام 1948 على يد الجمعية العامة للامم المتحدة بقرار رقم 217 A (III) وشملت اقرار عالمي لحقوق الانسان الاساسية¹.

يوم حقوق الانسان العالمي جاء ليخلد ذكرى اعلان هذه الوثيقة الدولية الهامه .

قررنا احياء هذه الذكرى عن طريق تقديم تقرير يشمل خرقا واضحا لحقوق الانسان في النقب. ويتمركز في صلب التقرير موضوع هدم البيوت العربية في ما يسمى القرى غير المعترف بها في النقب والتي يقطنها عشرات الالاف من المواطنين العرب والتي لا تحظى بالاعتراف من قبل الدولة , وتفتقر للخدمات والبنى التحتية الاساسيه , والدولة لا تقدم لهذه الشريحة من المواطنين اية بدائل تخطيطيه جديده او ترخيص المباني القائم كما فعلت منذ فتره في ما يسمى المزارع الفرديه بالنقب بواسطه قانون سلطه تطوير النقب² حيث نتج عن هذا الامر وجود 50,000 مبنى في هذه القرى تعتبر "غير قانونيه" وللآلاف منها صدرت اوامر هدم.

في يوم حقوق الانسان بودنا الكشف عن موضوع صعب امام الراي العام وهو موضوع هدم البيوت..والذي يبقي كل عام الالف الاشخاص من نساء واطفال يحملون معاناه نفسيه صعبه وعدم ثقه باجهزه الدوله التي من المفترض ان تدافع عن حقوقهم حيث يشارك الالف من افراد الشرطه والقوى الامنيه المختلفه بتأمين عمليات الهدم ويلجأون لاستعمال العنف احيانا وبعدها يتركون هذه العائلات بدون ماوى ايام البرد القارس او الحر اللافح.

علينا ان ننوه الى ان "البيوت" تبنى بشكل عام من الصفيح او من الحجر وسقفها من الصفيح و احيانا هي عباره عن خيمه مغطاه بالقماش البلاستيكي ولدينا شك بمدى مطابقه هذه البيوت للتعريفات في المواثيق الدوليه "لمستوى حياتي جيد" .

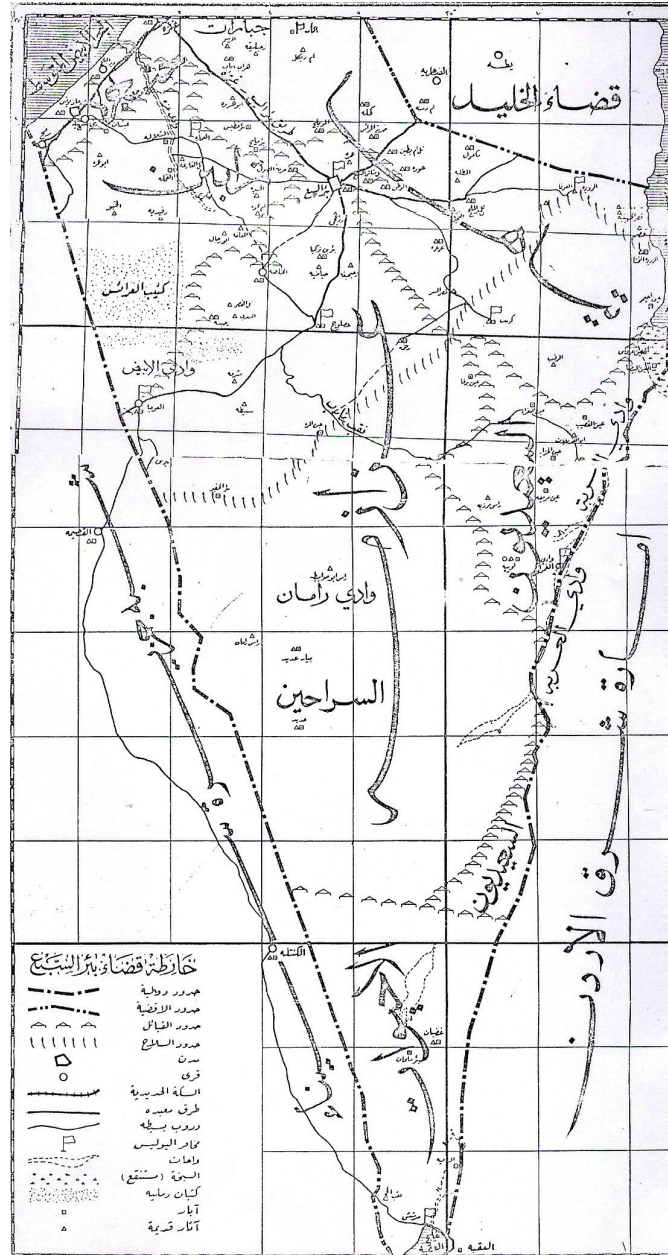
سرد تاريخي

عام 1948 وقبيل قيام دوله اسرائيل عاش في منطقه النقب حوالي 95,000 مواطن عربي(انظر رسم رقم 1) وبعد الحرب استمرت سياسه تهجير العرب من جنوب البلاد. و يتبين حسب احصاء عام 1960 بانه تبقى 11,000 من المواطنين العرب فقط<وفي بداية سنوات الخمسينيات ركزت دولة اسرائيل المواطنين العرب في منطقه اطلق عليها اسم منطقه السياج وهي منطقه مغلقة وكانت عمليه الدخول والخروج منها تتطلب تصاريح خاصه من الحاكم العسكري (انظر رسم رقم 2) وهنالك قبائل كامله تم نقلها من اراضيها التاريخيه في النقب الغربي والجنوبي لمنطقه السياج والتي اعتبرت منطقه امنيّه خاضعه للحكم العسكري,الدوله اعلنت عن قسم كبير من اراضي منطقه السياج بانها اراض لا تحمل صفة مناطق نفوذ بلديه وقانون التخطيط والبناء والذي اقر عام 1965 اعلن عن القسم الاكبر من اراضي

¹ الاعلان العالمي لحقوق الانسان-موقع الجمعية لحقوق المواطنين في اسرائيل <http://www.acri.org.il/story.aspx?id=71>

² قانون سلطه تطوير النقب (تصحيح رقم 4), 2010,موقع الكنيست.

منطقة السياج بانها اراض زراعيه ولذلك يمنع البناء فوقها وكل بيت بني فوقها يعتبر غير قانوني وهكذا حولت حكومة اسرائيل كل المجتمع العربي في النقب لخرجون عن القانون عندما تريد تحقيق حق انساني اساسي في المأوى.



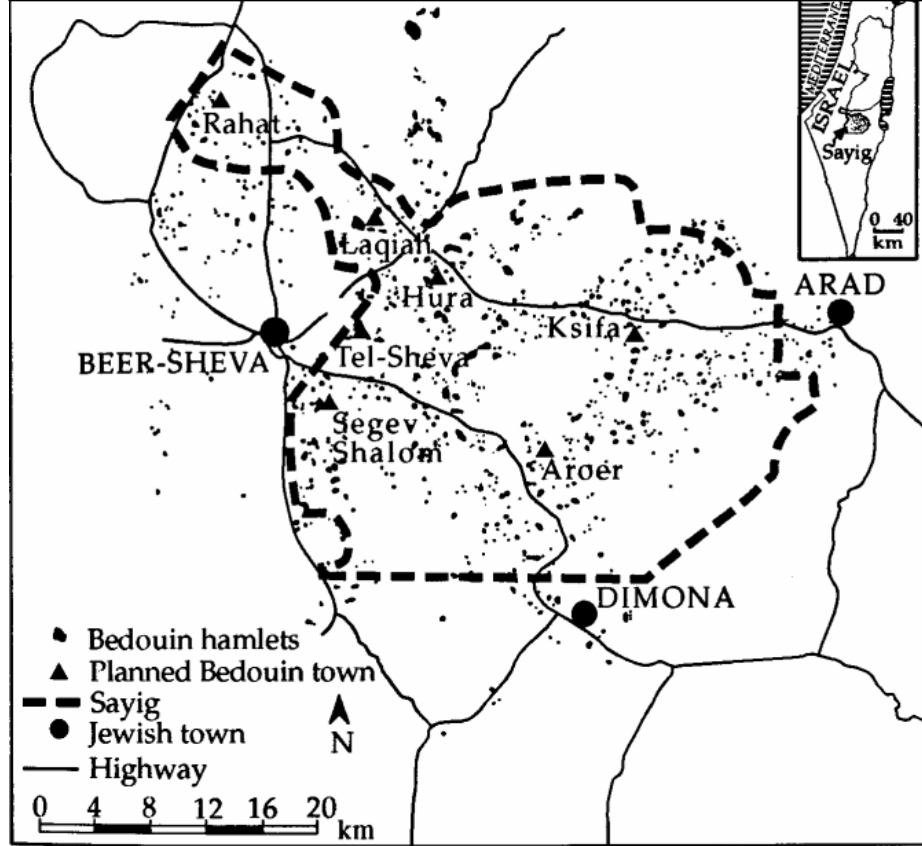
رسم 1: القبائل العربية في النقب

(مصدر: عارف العارف 1934)

في اواخر سنوات الستينيات بدأت مرحله جديده في سياسه الدولة - تركيز المواطنين العرب على اقل مساحه. الدولة بدأت بأقامة عدد صغير من البلدات، وكان هدفها تجميع كل المواطنين العرب لتشجيعهم للانتقال للبلدات بدأت تتبع سياسه العقاب غير الفعال ضد كل من رفض الانتقال للبلدات واختار البقاء على اراضيه فسكنوا بقرى سميت غير معترف بها حرمت من الخدمات الاساسيه كالماء، الكهرباء، طرق للمدارس، عيادات صحيه، مجاري وغيرها. وكذلك استعملت طريقه العقاب الفعال مثل: هدم البيوت، اباده المحاصيل الزراعيه، مصادره قطعان الاغنام وغيرها. فقط

وبعد نضالات جماهيرية وقضائية اجبرت الدولة على بناء 25 مدرسه لوائيه و12 عياده صحيه في هذه القرى وايصال جزء من هذه القرى بشبكه المياه.

ليس فقط بان اغلبيه الاراضي اهل النقب صودرت الا ان سياسه السلب والنهب استمرت ترافقها آله دعائيه غوغائيه تحرض ضد المواطنين اهل النقب العرب.



رسم بياني 2: منطقة السياج والبلدات البدويه المخططة (المصدر: مثير 1997)

البلدات العربيه في النقب فشلت بكل المقاييس فهي موجوده باسفل التدرج الاجتماعي-الاقتصادي للسلطات المحليه في البلاد³ وهم يتربعون على قمه لانحه البلدان المنكوبه بالبطاله (نسبه البطاله تبلغ في قسم من هذه البلدات الى 80%)وهن يعانين من تقشي ظاهره الاجرام والعنف والنقص باماكن العمل والمواصلات العامه والبنوك والمحال التجاريه الكبيره وغيرها.

عدد البلدات العربيه في النقب (15) وهو عدد قليل ويشكل- 11% من مجموع البلدات في النقب (136). مناطق النفوذ للسلطات المحليه العربيه في النقب تصل-120 كم مربع وهي تشكل ما نسبته اقل من 1% من مساحه النقب البالغه 12954 كم مربع)⁴ في حين ان عدد السكان العرب في النقب وصلت بحسب التقرير السنوي لدائرة الاحصاء

³لانحه 2-المجالس المحليه والبلدات حسب الترتيب التصاعدي في التدرج الاجتماعي الاقتصادي لعام 2006 ص 1 موقع الدائره المركزيه للاحصاء 2010/11/10 http://www.cbs.gov.il/www/publications/local_authorities06/pdf/t02.pdf
⁴ العرب في النقب تقرير الظلال للجنه التطبيق للميثاق الدولي للحقوق المدنيه والسياسيه لانحه رقم 1 مناطق النفوذ والسكان في البلدات والمدن في النقب ص 8-9. موقع منتدى التعايش في النقب ليوم 2010/11/10 http://dukium.org/user_uploads/pdfs/Response_to_State_Report_heb.pdf

في نهاية عام 2009 حوالي-192,800 نسمة وهم يشكلون- 33% من مجموع سكان النقب البالغ عددهم- 579,100 نسمة⁵.

القبائل العربية كانت منتشرة في كل ارجاء النقب على مساحة 13 مليون دونم (انظر رسم بياني رقم 2) واستعملوا بشكل دائم حوالي 2,000,000 دونم , ويعيشون اليوم على مساحه تقدر ب 350,000 دونم (على 210000 قدمت لوائح ملكيه)⁶ وهم يناضلون من اجل المحافظه على حقوقهم بالملكيه على ما مساحته 640,000 دونم -5.0% من مساحه النقب⁷ العرب في النقب يعيشون بعشرات القرى غير المعترف بها(-77,000 مواطن) وكذلك بمدينة واحده وست بلدات (-115,000 مواطن) بالاضافه لذلك قررت الدوله قبل عقد من الزمن اقامه عشر بلدات اضافيه. والدوله لم تقم بعمليات لهدم البيوت في المناطق المخططة لاقامه البلدات (الخط الازرق) حتى اصدار قرار القاضي في المحكمه المركزيه ساره دفرات والذي صدر بشهر شباط لعام 2010 حيث اعطت القاضي امرا بهدم 65 بيت في منطقه نفوذ المجلس الاقليمي ابو بسمه⁸ واليوم تتداول محكمه العدل العليا هذه القضيه (2219/10). يشار هنا بانه اذا نجحت الدوله في تركيز العرب في البلدات فان ذلك سيؤدي الى تقليص المناطق المعيشيه للمواطنين العرب بشكل كبير.

دوله اسرائيل تطارد مواطنيها العرب في النقب وتطمع فيما تبقى لهم من اراض ,الوضع المزري في البلدات يدل بشكل واضح بان طرد المواطنين من اراضيهم هو السبب الرئيسي باقامه البلدات وليس بهدف الاهتمام بهذه الشريحه من المواطنين.والسؤال المطروح هنا : هل تتعامل دوله اسرائيل بشكل قانوني مع مواطنيها العرب في النقب بشأن حقهم بالمسكن؟؟

الحق بالمسكن في المواثيق الدولييه لحقوق الانسان

الحق بالمسكن هو حق اساس يظهر في مواثيق عديده لحقوق الانسان الصادره عن الامم المتحده وهو احد الحقوق الاجتماعيه-الاقتصادييه منع السكن وهدم البيوت هو اخلال وخرق للمواثيق الدولييه والتي وقعت عليها دولة اسرائيل وعلى سبيل المثال الاعلان الدولي بشأن حقوق الانسان اقرت: كل انسان يحق له مستوى معيشه تضمن له الصحه والرفاه له ولأبناء عائلته وخاصه في المآكل والملبس والمسكن بند 25(1)⁹ الميثاق الدولي بشأن الحقوق الاقتصادييه والاجتماعيه والثقافيه يؤكد في البند 11(ا) بان "الدول الموقعه على الميثاق تعترف بحق كل انسان لمستوى معيشه كريم له ولعائلته وخاصه بالغذاء والملبس والمسكن وتحسين دائم بظروف معيشته¹⁰ الميثاق الدولي بشأن مناهضة كافه اشكال العنصريه اقر في البند 5 "على الدول الموقعه اتمام كل التعهدات المذكوره ببند رقم 2 وتتعهد الدول الموقعه منع ومناهضة التمييز العنصري بكافه اشكاله وضمن حقوق الانسان بدون تفریق بالعرق او اللون او القوميه او الاثنيه

⁵ التقرير السنوي للاحصاء لعام 2010 , لانه 2. 8 بلدات وسكان حسب مجموعات سكانيه لواء قضاء ومنطقه طبيعيه ص 107

http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton.html?num_tab=st02_08&CYear=2010

⁶ القرى غير المعترف بها: اعتراف ومساواه بالحقوق ,تشرين الثاني 2007 خارطه 3 ص 3 موقع بمكوم ليوم 25 تشرين الثاني 2010

⁷ هناك ص 4

⁸ 1 كورييل , "قاضييه:فلتهدم بيوت البدو اين المستشار القضائي للحكومه?" Y-net 16.2.2010.

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3849450,00.html>

⁹ هناك ,ملاحظه 1 الاعلان العالمي لوثيقه حقوق الانسان.

¹⁰ الوثيقه الدولييه بشأن الحقوق الاقتصادييه والاجتماعيه والثقافيه موقع بتسيلم 2010/11/20

http://www.btselem.org/hebrew/international_law/covenant_on_economical_social_and_cultural_rights.asp

والمساواة امام القانون وخاصة بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة (5)... الحق بالمسكن¹¹" الميثاق لابطال التمييز ضد النساء بكافة اشكاله اقر بان: الدول الموقعة على الميثاق تستعمل الوسائل الملائمة لابطال التمييز ضد النساء بكافة اشكاله في المناطق الريفية والهدف ضمان المساواة بين المراه والرجل ولمنع التمييز ضد النساء عليهم المشاركة بالتطوير القروي وان يكونوا جزء منه وخاصة ان يضموا لهؤلاء النساء الحق بمنع التمييز ضد النساء والاستمتاع بحياه كريمه وخاصة في المسكن والصحة والكهرباء والمياه والاتصالات والمواصلات¹². الميثاق الدولي بشأن حقوق الطفل يؤكد بالبند 27 (3) بان الدول الاعضاء بالميثاق تقوم باتخاذ الاجراءات لمساعدة الاهالي لضمان تنفيذ هذا الحق وتتخذ اجراءات بهذا الشأن من مساعده ماديه وخاصة في الغذاء والملبس والمسكن. دولة اسرائيل وقعت وقررت هذه المواثيق ولكنها لا تقف وراء الاتفاقيات التي وقعت عليها وهي تقوم بنقضها مره تلو الاخرى.

اعلان الامم المتحده من عام 2007: يبين القانون الدولي ويؤكد بان الشعوب الاصلانيه لها الحق بملكيه اراضيها التاريخيه واستعمالها وعلى الدول اعطائهم الاعتراف القانوني بهذا الامر. في هذا الميثاق اقر ايضا بانه لا يمكن نقل مكان سكن الشعوب الاصلانيه بدون موافقتهم وبحريتهم الكامله وعلى الدوله تعريفهم بالوقائع وذلك بعد الاتفاق على تعويض عادل وملائم¹³ تجدر الاشاره بان بين التوصيات المتفق عليها بلجنة حقوق الانسان التابعه للامم المتحده لتطبيق الميثاق بشأن الحقوق السياسيه والمدنيه لشهر ايلول لعام 2010 قيل ببند 24 المتعلق بالمواطنين العرب في النقب "بان اللجنه قلقة بشأن الاخلاء القسري المنفذ ضدهم بحسب قانون الاراضي العامه (طرد الغزاه لعام 2005)¹⁴.

الحق بالمسكن في اسرائيل

في اسرائيل والتي لم تصادق على قانون الاساس للحقوق الاجتماعيه فان: الحق في المسكن محمي بشكل جزئي تحت قانون الاساس كرامة الانسان وحرية.محكمه العدل العليا اقرت بان نقص السكن يعتبر امتهان لكرامة الانسان.في قضية ماستر ماني أقر بان الحق بالمسكن يعتبر جزء من الحق الأدنى في معيشة الانسان وهو يعتبر كحق اساس وله صبغته الدستوريه¹⁵ في قرارات مختلفه للمحكمة اقر بان من حق الانسان اختيار مكان سكنه وحقه بعدم اخلائه بالقوه من مكان سكنه.. هذه المواضيع تقع تحت طائلة قانون الاساس كرامة الانسان وحرية¹⁶. بالرغم من ذلك دوله اسرائيل تعتمد سياسه هدم البيوت اتجاه المواطنين العرب في النقب وفي عام 2010 قررت مضاعفه الهدم 3 اضعاف¹⁷ سياسه هدم البيوت وجدت لتحقيق اهداف سياسيه .

¹¹ الوثيقيه الدولييه لمناهضه اشكال التمييز العنصري. موقع جمعيه حقوق المواطن 2010/11/25
<http://www.acri.org.il/story.aspx?id=72>

¹² الوثيقيه الدولييه لابطال التمييز ضد النساء.موقع جمعيه حقوق المواطن 25 تشرين الثاني 2010
<http://www.acri.org.il/story.aspx?id=119>

¹³ الاعلان العالمي لحقوق الشعوب الاصلانيه بنده 8 و10 من يوم 25

¹⁴ توصيات لجنه حقوق الانسان للامم المتحده تشرين الثاني 2010 , جلسه رقم 99 , بند 24,ص 9 (بالانجليزيه) CCPR/C/ICR/CO/3
http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_en.pdf 2010/11/

¹⁵ ب شغري -يدارنه , "حقوق المجتمع العربي في النقب -ورقه موقف جمعيه حقوق المواطن 3 تموز 2008 .

¹⁶ هناك التماس مدني رقم 9136/02 وورقم 4905 / (3) 376-375.

¹⁷ هدم البيوت العربيه غير القانونيه يجب مضاعفتها بثلاث مرات جريده هارتس-2010,"
<http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1150631.html>.

من الجدير بذكره بان نسبة العرب الفلسطينيين وكمية الاراضي التي بحوزتهم مقابل اليهود انقلبت بعد حرب 1948 . هذا المنقلب حصل بعد استعمال وسائل البطش والقوه والاحتلال وكذلك تفعيل ادوات اداريه وقانونيه وسياسه البطش في النقب تمثلت بعده اوجه:

- نقل وطرده السكان العرب بهدف اخلاء المنطقه لاقامه التجمعات اليهوديه
 - تركيز العرب الباقين بوطنهم داخل بلدات مكنظته والاستمرار بتهويد المنطقه
 - استعمال العنف والقوه ضد هؤلاء الذين بقوا في ما يسمى القرى غير المعترف بها
 - استعمال الوسائل التاليه
 - اباده المحاصيل
 - منع الخدمات الاساسيه التي تمنح لكل مواطن مثل المياه والكهرباء والطرق والمجاري والخدمات التعليميه والصحيه والمشاركه بالانتخابات المحليه
 - مصادرة قطعان الماعز
 - تفعيل سلطات تطبيق القانون وقوى خاصه مثل سلطه تطوير البدو والدوريات الخضراء واللجنه لتسويه اسكان البدو واللجنه لتحديد كميات مياه الشرب وغيرها.
- هدم البيوت هي وسيله قمعيه تهدف لايجاد ضغط على السكان العرب لترك ارضهم لفائده الاستيطان اليهودي. هذه السياسه لهدم البيوت شكلت تخوف دائم لدى السكان في قرى مختلفه مثل عتير/ ام الحيران ,السره ,تل عراد,العراقيب,طويل ابو جرول, وغيرها.. وقد الصقت على بيوت كافه القرى المذكوره وامر هدم. طلبات قريتي عتير والسره لالغاء اوامر الهدم وصلت لاروقه محكمه الصلح (التماس رقم 8477/06 والتماس رقم 9364/06).
- هذه السياسه التي ترى 50,000 ميني¹⁸ "بانها مبان غير قانونيه"هي الوجه الاخر للسياسه المنتهجه ضد اليهود في النقب.الدوله تتحدث عن توزيع السكان وتسوق لليهود بالمجيء للنقب وللاستيطان به وتقترح عليهم مزارع فريده ومستوطنات صغيره¹⁹ كيبوتسات وقرى جماهيريه ورغم ذلك فهم لا ياتون وبالمقابل السياسه اتجاه المواطنين العرب في النقب تحد من مناطق المعيشه لهم وتعمل على تقليصها عن طريق عدم الاعتراف بقراهم وابادة محاصيلهم الزراعيه .

هدم البيوت (انظر صورته رقم 1 و2) مثل حراثة الحقول التي نبتت بها المزروعات (انظر صورته رقم 3) التي تتم تحت حراسة ورعايه قوات خاصه وكبيره من افراد شرطة اسرائيل²⁰ هذه القوات التي تزرع الرعب في نفوس السكان وخاصه الاولاد والنساء والعجزه (انظر صورته رقم 4)القاطنين بماوى لا يكاد يحميهم وظروف معيشيه صعبه وخطر الهدم . هذه السياسه التي تظهر وکانها سياسه تخطيطيه تدل على الخطاب السياسي لكافه حكومات اسرائيل حتى الان ,لا يتحدثون عن حل عن طريق الحوار والاتفاق بالنسبه للقرى غير المعترف بها والمباني التي اقيمت بها الا بسياسه البطش والتدمير وتربيته الكراهيه في صفوف عدد كبير من المواطنين العرب .

¹⁸ تقرير لجنه جولديبرغ بشأن توطين السكان البدو ,ص 25 . موقع وزاره الاسكان 19 تشرين الثاني 2010,

http://www.moch.gov.il/SiteCollectionDocuments/odot/doch_goldberg/Doch_Vaada_Shofet_Goldberg.pdf

¹⁹ دانييل ي , "المعركه البيئيه القادمه: 11 بلده جديده في النقب", Y-net , ليوم 7.11.2010.

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3977877,00.html>

²⁰ قياده التنسيق وعمليات الاجراءات, موقع شرطه اسرائيل ليوم 28.6.2010

<http://www.police.gov.il/mehozot/agafShitor/machalkot/Pages/mefkedettiumveprilutakifaI.aspx>



صوره رقم 1: هدم بيوت بقرية ام الحيران
25 حزيران 2007



صوره رقم 2: هدم قرية الاطرش
كانون اول 2008



صوره رقم 3:حرثة المحاصيل الزراعيه على يد قوات دائرة اراضي اسرائيل- العراقيب 10 شباط 2010
(تصوير اورن زيف)



صوره رقم 4:قوات الوحده الخاصه اثناء حرثة المحاصيل الزراعيه -العراقيب شباط 2010
(تصوير اورن زيف)

شهادات شخصيه من قريه العراقيب التي هدمت 7 مرات منذ 27 تموز 2010 وحتى اليوم !!!!

بعد عمليه الهدم السابعه في 22 تشرين الثاني 2010 :

ص -متزوجه وام لخمسه اطفال

" عمليه الهدم صعبه للاولاد وخاصه عند ساعات الصباح وقبل الذهاب للمدرسه التعليم يصيح صعبا وجرت عدة أمور سيئه للاولاد هم يهدمون البيت ساعات الصباح وعلينا اخراج الاغراض من البيت والاولاد نائمون وتحدث ضجه كبيره .

لماذا يهدمون البيت؟ماذا يريدون منا؟

الارض لنا..لدينا الوثائق -ماذا يريدون اكثر!

لم يكن لدينا الماء ولا الطعام للاولاد, هدموا كل شيء .

طفل يرى كيف يصبون الماء على الارض وملابسه تطرح ارضا وطعامه في الخارج ماذا سيقول عن الدوله؟ عندما سيكبرون ماذا ستكون نظرتهم باتجاه الدوله؟ الدوله تهدم لنا بيتنا؟

بكل مره عندما نعرف بعمليه هدم يصيح الاولاد عصيبيين طول الوقت.

زوجي لا يعمل لا يوجد لديه راتب نريد ان نجلس هكذا؟ ان نحرس بيتنا من الصباح حتى المساء؟ نحن ايضا نريد الجلوس والاستراحه.

سابقا كنا ننعم بالراحه والان كلهم وطوال الوقت يعانون من العصبيه.

سابقا كنا نملك كل شيء ,ثلاجه,غساله,بيت جميل, دفاتر للاولاد واسره للنوم, والان لا يوجد أي شيء نحن نعيش بين الركام.

ح -متزوجه وام لتسعه اولاد

"انهم يخيفون الاولاد يوم الاثنين هدموا البيوت وعندي اطفال في البيت ورضيع صغير الذي ارتفعت درجه حرارته ووضعته ساء

وما زال يعاني من الحراره المرتفعه لحتى الان انهم يضرروا باولادنا وبنا اثناء عمليات الهدم.

في الهدم الاول اصدر امر الهدم الساعه الثانيه فجرا ودفعنا مبلغ 20 الف شاقل وقالوا لنا اذا لم يعجبكم توجهوا لمحكمه العدل العليا فكيف كان بامكاننا التوجه للمحكمه والهدم نفذ الساعه الخامسه صباحا؟

منذ بدأ عمليات الهدم لا يرغب الاولاد بالذهاب للمدرسه ظروفهم صعبه يفتقرون للمرحاض والحمام وغرف النوم اخذوا ملابسهم , تنقصنا ماكنه للغسيل نحن لا نستطيع العيش هكذا الاولاد يعانون المرض الوضع لا يطاق."

ع (14):

"انا اخاف في الليل الحياه صعبه في يوم الهدم الاخير تغيبت عن امتحان مدرسي لا استطيع القيام بالواجبات المدرسيه كما يجب.

اشعر بحزن دائم. ابي بدل مكان عمله بدل الصباح الى الليل عندما ياتون للهدم اشعر بهذيان وفي الليل نعاني من البرد القارس كما نعاني من الحر اثناء النهار وخيمتنا لا تقينا من برد الليل كما ينقصنا المرحاض والحمام والمطبخ والغساله والاضاءه لا اشعر

بالراحه في بيتنا ,الحمام والمرحاض هم بالوادي".

متى يمكن تنفيذ هدم البيوت؟

هدم البيوت في النقب يمكن ان يتم عندما:

تعتبر الابنيه غير قانونيه اذا كانت القرية اقيمت قبل تطبيق قانون من العام 1965 -اقامة ابنيه في تجمعات سكنيه لها خرائط هيكلية ولكنها لم تحصل على التراخيص كما طلب حسب القانون;

• اعطي امر اخلاء من قبل دائره الاجراء بسبب دخول للارض²¹.

الصلاحية باصدار اذار او امر هدم وهو بيد اللجنة اللوائيه للتخطيط والبناء لجان التخطيط المحليه ومحكمه الصلح .
الاوامر الاساسيه المستعمله في النقب هي:²²

• امر هدم اداري- ,يعطى الامر عندما يقام مبنى بدون ترخيص او ان البناء لا يتناسب مع التصريح المعطى او خارطه وعليه يجب هدم او اخلاء او تفكيك المبنى .في حاله اقامه مبنى بدون ترخيص يمكن تنفيذ الامر خلال 24 ساعه من وقت الصاقه على المبنى ويمنع تنفيذه بعد مرور 30 يوم من يوم تقديم التصريح المرافق لامر الهدم والذي الصق على الحائط الخارجي للمبنى في مكان واضح للعيان او اذا مر 30 يوما من اصدار المحكمه امر برفض الطلب لتنفيذ الامر .

• امر هدم قضائي - يعطى باطار امر جنائي ضد صاحب المبنى المسكون لاكثر من 30 يوم او ان بنائه انتهى قبل اكثر من 60 يوم 'فعاليه الامر غير مشروطه بالوقت في السنوات 2004-2006 اصدر اكثر من الف امر اداري وقضائي ضد" ابنيه غير قانونيه" في القرى غير المعترف بها في كانون اول 2006 كان لدى اللجنة للتفتيش على الابنيه 700 امر قضائي كان بالامكان تنفيذهم بالحال²³.

• امر هدم قضائي بدون ادائه - الامر يعطى ضد البناء وليس ضد صاحبه .بين السنوات 2003 -2005 اصدروا فعليا في ام الحيران على سبيل المثال 40 امر هدم من طرف واحد ونتيجه لذلك تضرر حوالي 300 شخص من سكان القرية²⁴.

• بند 21 لقانون البناء بمشاركة مع بند 64 لقانون دائره الاجراء- قضية العراقيب.

المعلومات حول امكانيه الهدم حسب هذه الحاله افادنا بها موقع Human Rights Watch الذي اقتبس محام يرافع عن بعض سكان العراقيب حيث قال:حكومته اسرائيل اصدرت بعام 2002 اوامر اخلاء لتسعه اشخاص من قرية العراقيب حسب بند 21 من قانون الاراضي²⁵ الذي يتيح لاصحاب اية ارض وفي هذه الحاله تدعي دوله اسرائيل ملكيتها على الارض -بالتوجه لكل انسان ساكن فوق هذه الارض خلافا للقانون لكن وحسب اقواله في الثماني سنوات التي مرت منذ ذلك الحين لم تقم السلطات بأية محاولة لاجراء هذه الاوامر الى حيز التنفيذ.

بحسب اقوال المحامي بالرغم من ازدياد عدد السكان الا انه لم يتلق أي شخص امر هدم حتى شهر حزيران لعام 2010, في شهر حزيران تلقى بعض السكان اشعارات من الحكومه تهددهم بهدم بيوتهم هذه الاشعارات استندت الى

²¹ اطال "خرائط هيكلية للبلدات العربية في النقب", مركز البحث والمعلوماتيه للكنيست ص 3, 25 تشرين الثاني 2010

<http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m01668.pdf>

²² ورقه اعلانيه -اوامر الهدم في القرى غير المعترف بها في النقب. جميعه حقوق المواطن وجميعه بمكوم, موقع بمكوم 25 تشرين

الثاني 2010 <http://www.bimkom.org/dynContent/articles/HomeDemolitions.pdf>

²³ هناك, "خرائط هيكلية للبلدات العربية في النقب", ص 4 .

²⁴ رساله جميعه عداله للمستشار القضائي للحكومهلمدير دائره اراضي اسرائيل 29.6.2007

<http://www.adalah.org/features/naqab/Umalhيران290607-1.pdf>

²⁵ قانون الاراضي - 1969, جزء د: البناء والزراعه في اراضي الغير بند 21 موقع الكنيست,

http://www.knesset.gov.il/review/data/heb/law/kns6_land.pdf

بند 64 لقانون دائره الاجراء²⁶ والذي بحسبه بوسع السلطات المختصه التوجه لاي شخص عن طريق "طرف ثالث" والدوله والمحاكم يفسرون القانون بانه يسمح لكل من له قرابه "قضائيه" مع من اخرج بحقه امر الهدم²⁷

سياسه الحكومه-هدم البيوت في النقب

سياسه الحكومه المعلنه منذ سنوات عديده هي هدم البيوت في القرى غير المعترف بها. منذ سنوات السبعينيات هدمت دوله اسرائيل الاف البيوت العربيه في النقب²⁸. هدم البيوت هي وسيله لترويع الناس وتركها في موقف نقص في الامان السكني هذا الترويع هو ركيزه اضافيه لوسائل الضغط المفتعل على السكان للانتقال للسكن في البلدات العربيه. دولة اسرائيل تهدم سنويا 250 بيت للعرب في النقب وهكذا تعاملت حتى عام 2010 وفي شهر شباط 2010 تقرر تصعيد الامر ومضاعفتها بثلاث مرات والهدف المنشود هو الوصول ل 700 بيت في السنه!²⁹ وفي كل بيت يقطنه ما معدله 6 انفار نحن نتحدث عن اناس يصل تعدادهم 4,500 نسمة. ويمكن مقارنه تعدادهم بعدد من البلدات اليهوديه مثل بينينيل (3090 نسمة) حريش- كنتسير (3,968 نسمة) او عتليت (5,011 نسمة)³⁰ كانوا هدموا عن بكره ابيهم . طبعاً نحن نعلم بان امر كهذا غير منطقي لانه ليس هنالك من يفكر باباده قريه او مجمع سكني يهودي داخل الخط الاخضر. بالمقابل وزاره الداخليه اقترحت مضاعفه الهدم ثلاثه اضعاف في صفوف المجتمع الاكثر ضعفا في الدوله دون اللجوء للحوار مع ممثلي الجمهور العربي في النقب وبدون فحص خطط التنفيذ ومدى تأثيرها على نسيج العلاقات بين اليهود والعرب في النقب .

وكذلك قرر في شباط من العام 2010 بان 9000 دونم يتم تجريفهم بهدف ايقاف ظاهرة الزراعه في اراض لم تتم بها دفع رسوم الايجار السنوي. الشرطه لن تمنع اوامر هدم مبان غير قانونيه وتعمل بسرعه لمعالجه هذه الاوامر قائد اللواء الجنوبي في الشرطه الجنرال يوحنا دانينو قال بان: معالجه المباني غير القانونيه هي مشتقه من اوامر صارمه في لواء الجنوب عامه وفي الوسط العربي في النقب خاصه³¹

نشاهد من قائمه رقم 1 بانه حسب سياسه الحكومه تقدم لوائح اتهام ضد مئات من اصحاب البيوت بدعوى البناء بدون ترخيص وانه هنالك الاف الدونمات التي يتم حراستها بعد الانبات وكذلك يضاف كل عام في مبنى بسبب الضائقه السكنيه وكذلك عدم الاهتمام والتجاهل المطبق التي تستعمله الحكومه ضد الازواج الشابه العربيه في النقب الراغبين بالزواج ويريدون العيش بشقه خاصه بهم. النقص بالاهتمام بمشكله السكن لدى الازواج الشابه والنقص بالتراخيص للبناء يؤدي الى قيام هؤلاء السكان بالبناء على الرغم من معرفتهم بان بنائهم سيهدم.

²⁶ "قانون دائره الاجراء - 1967" جزء 1: تنفيذ امر, بند 64 اخلاء الاراضي, موقع التامين الوطني 25 تشرين الثاني 2010 <http://www.btl.gov.il/laws/btlLaws.aspx?lawid=15126#>

²⁷ "على اسرائيل وقف هدم البيوت للعرب في النقب", الاخبار 1 اب 2010 موقع HRW 25 تشرين الثاني 2010 <http://www.hrw.org/he/news/2010/08/01>

²⁸ هناك, موقع HRW.

²⁹ هناك, ملاحظه 18, يجنينه, "هدم المباني غير القانونيه في الشتات البدوي تضاعف 3 مرات بعام-2010", "هارتس".

³⁰ الدائره المركزيه للاحصاء, المجتمع حسب البلدات لعام 2008 28 حزيران 2010

<http://www.cbs.gov.il/ishuvim/ishuv2008/bycode.xls>

³¹ هناك, ملاحظه 18, صحيفه هارتس

ملاحظه: المعطيات مستقاه من مصادر مختلفه ومنظمات عديده لان رئيس لجنة التفتيش على البناء السيد افي دوتان والذي توجهنا لحضرته بعده رسائل ومكالمات هاتفيه لم يتجاوب معنا ولم يقدم المعلومات المطلوبه وتجدر الاشاره بان الاعداد بالنسبه لعام 2010 هي متوقعه ولم تتم بالفعل حتى الان.

لائحه 1- معطيات حول عدد البيوت التي هدمت، إدانات على خلفية البناء غير المرخص ، ابنىه بدون ترخيص ، الابنيه الغير مرخصه التي تضاف سنويا، عدد الدونمات التي زرعت بواسطة البدو وحرثتها الدوله - منذ عام ٢٠٠١-

٢٠١١

السنة	عدد الابنيه المهدومه	عدد المخالفات للبناء غير القانوني	عدد الابنيه بدون ترخيص	عدد الابنيه التي تضاف سنويا	حراثة الاراضي المزروعه بالدونمات
2002	³² 113	³³ 311	³⁴ 30,000	³⁵ 1,500	
2003	³⁶ 157	³⁷ 933			
2004	³⁸ 150				
2005			³⁹ 30,000		
2006		⁴⁰ 700	⁴¹ 42,000		⁴² 2,900
2007					
2008	⁴³ 225		⁴⁴ 50,000	⁴⁵ 1,500-2,000	⁴⁶ 700
2009	⁴⁷ 254				⁴⁸ 4,500
توقع 2010	⁴⁹ 700				⁵⁰ 9,000

³² تقرير منتدى التعايش في النقب ايار 2006 ص 31

http://www.dukium.org/modules/coppermine/albums/userpics/pdf_files/CERD_HEB_web.pdf

³³ تقرير "حياه على الهامش 2006 ص 51 الجمعيه العربيه للحقوق الانسان. موقع عداله.

<http://www.adalah.org/newsletter/heb/jun07/hra.pdf>

³⁴ هناك ملاحظه 22, طال , "خرائط هيكلية للبلدات العربيه في النقب".

³⁵ هناك ص 4.

³⁶ هناك ملاحظه رقم 34, "تقرير حياه على الهامش 2006", 'ص' 51.

³⁷ هناك ص 51.

³⁸ هناك ص 51.

³⁹ م بارده, "ظاهره البناء غير القانوني باسرائيل", 6 تموز 2005, مركز البحث والمعلوماتيه للكنيست موقع الكنيست,

<http://www.knesset.gov.il/MMM/data/docs/m01170.doc>

⁴⁰ هناك ملاحظه 22.

⁴¹ هناك ملاحظه 40.

⁴² هناك ملاحظه 34 'ص' 52-53.

⁴³ هناك ملاحظه 18.

⁴⁴ هناك ملاحظه 19.

⁴⁵ هناك ص 27.

⁴⁶ هناك ملاحظه 18.

⁴⁷ هناك ملاحظه 18.

⁴⁸ هناك ملاحظه 18.

⁴⁹ هناك ملاحظه 18.

⁵⁰ هناك ملاحظه 18.

تلخيص

منذ سنوات تطبق سياسته حكوميه غير معلنه لمحور قرى كامله عن وجه البسيطه. اربعين عمليه هدم في قريه طويل ابو جرول بين شهر ايار 2006 حتى تموز 2010, هدم قريه عتير ام الحيران اربعة عشره مره وهدم قريه العراقيب سبع مرات منذ نهايه شهر تموز حتى منتصف شهر تشرين الاول هي خير دليل على هذه السياسه(شاهدوا الصور 1-4 وكذلك في اليوم الصور لمنتدى التعايش في النقب للمساواه المدنيه)

يضاف هنا بان هنالك قرى عربيه غير معترف بها وتحتوي على الاف البيوت مهدده بالهدم وقد اصدرت اوامر هدم ضدها مثل السره السدير تل عراد عتير ام الحيران. هنالك مخططات حكوميه لقرى اخرى ستمنع هذه القرى من اقامتها مثل "حرش جورال" الذي يهدد قرى عوجان والمساعديه, القواعد العسكريه المخطط اقامتها في منطقه التجاره الحره لكيت وقريه المكيمن تعبيد طرق جديده وتوسيع طرق قائمه مثل اكمال المقطع الجنوبي لشارع رقم 6 والذي سيقطع قرى الى نصفين مثل ام بطين بير الحمام خشم زنه وادي النعم ويهدد 600 منزل وشارع رقم 31 الذي يهدد بتوسعته قرى سعوه وغيرها.

بروفسور القريناوي يشير في تقريره بان سياسته الهدم تصيب الاطفال بنوبات فزع وتؤثر على كل افراد العائله: "هدم البيوت يؤدي احيانا لخلل في العمل الوظيفي للعائله بشكل عام .. وهذا يؤدي الى عدم استقرار لدى الاولاد وعدم فهمهم بان العائله مكان آمن" 51

سياسة هذه الحكومه ومن سبقتها ترفع سوط الهدم والتهجير فوق رؤوس -77,000 مواطن من سكان القرى غير المعترف بها – الذين ليس باستطاعتهم بناء بيوتهم حسب القانون وبغياب كل سياسات التخطيط الحكوميه لقراهم او نقص في مخططات البناء, وذلك بدون ايجاد بدائل غير الانتقال للبلدات قائمه. زياده على ذلك سياسة القوه المتبعه خلال هدم البيوت هي جزء من محاوله الحكومه لتركيز السكان بالاكراه في قرى تفتقر لمقومات البلدات العصريه بهدف الاستيلاء على اراضيهم وتحويلها للمستوطنات اليهوديه. هذه السياسه تتناقض مع حقوق الانسان لانها تزعر الامن لماوى ومسكن وظروف حياتيه جيده كما يظهر في اعلان الامم المتحده وهذه سياسه عنصرية ولن تنجح للأمد البعيد وتضر بنسيج العلاقات في النقب .

51 المي 1, "هدم البيوت في اسرائيل وتأثيرها على الصحه النفسيه للاولاد ص 3-4 موقع اطباء لحقوق الانسان 10 تشرين الثاني 2010, <http://www.phr.org.il/default.asp?PageID=47&ItemID=73>



قرية العراقيب قبل الهدم ربيع 2010



قرية العراقيب اثناء الهدم السابع تشرين الثاني 2010 (تصوير:منتدى التعايش السلمي في النقب)

منتدى التعايش السلمي في النقب | ص.ب. 130 عومر, 84965 | هاتف: 0507701118-9 |
info@dukium.org | www.dukium.org